مجد الاسكندرية

بجامعة فاروق الاول

اذا ذكرت الاسكندرية بين حواضر العلم في العصر القديم كانت حتماً في رأس الطليعة . فلعلمائها في ميادين العلم النظري والعملي مكتشفات ومخترعات ما فتىء بعضها آية في الابداع والابتداع الى عصرنا هذا . ولأدبائها وفلاسفتها في نواحي الادب والفلسفة القدح المعلى والذكر الخالد . ولعله ما من مدينة في التاريخ القديم أو المتوسط تستطيع ان تباهي بكوكبة من العلماء والمفكرين كالكوكبة التي تستطيع ان تباهي بها الاسكندرية : « حتى ولا اثينا في أوج عزها » . وان مدينة تستطيع ان تنظم في عقد عظمائها ، علماء من طبقة اقليدس وارخميدس وابولونيوس وهيرو وهبارخس وبطليموس وهيروفيلوس وارسسطراتس وايراتستنيس وغيرهم ، ويقرن ذكرها في تاريخ العلم المحض والمطبق بأصول الهندسة المسطحة وقواعد التشريح ومبادىء الطبيعة المحققة المجربة وقياس محيط الأرض ومعرفة ميل دائرة البروج ووضع نظام كوني ظل سائداً أذهان العلماء الى خاتمة القرون الوسطى ، ان مدينة هذا شأنها لمدينة خليق بأن يستوحى تاريخها ، لا للاشادة بمجد غابر مجيد أو للبكاء على عز مضاع ، اكتفاء بالاشادة والبكاء ، بل لاقامة الدليل على ان البلاد التي أظلت أولئك العلماء والفلاسفة وأنجبت بعضهم ، وأتاحت لهم جميعاً مجال الابداع في العلم والفلسفة ، تستطيع اليوم بما تلقاه من تشجيع مليكها الفتيّ الطموح الى العلى ، وعناية رجال الحكم فيها ، على اختلاف نزعاتهم وأحزابهم ، وتحفز شبابها الى الانتظام في موكب التفكير العالمي ، أن تبعث من ذلك العهد الزاهر سيرتهُ الأولى

ولنا في افتتاح جامعة فاروق الاول بالاسكندرية ، بعد استواء جامعة فؤاد الاول بالقاهرة على أركان راسية ، أن نطلّ من كوّة الخيال ، على مستقبل العلم والفكر في هذا القطر السعيد ، وأن نربط في عالم الواقع ، بحاضرنا ، بين ماضينا المجيد ومستقبلنا الذي وضع زمامه في أيدينا . ومن يدري ، فاننا اذا أحسنا التوجيه والارشاد وأجدنا العمل ، فقد نكون على عتبة عصر يُعيد الى الذهن عهد الازدهار العلمي والفني بالاسكندرية في عصر

البطالسة ، وعهد مدرسة الحكمة في بغداد ، ومطلع النهضة العلمية الاوربية في القرنين الثامن عشر ومستهل التاسع عشر

***

كان الباعث الأول على التفكير في انشاء جامعة فؤاد الاول توأماً في الحقيقة . أما أولهما فعملي تقتضيه حالة التقدم العلمي في البلاد والاقبال على طلب العلم العالي بين شبابه ، فازدحم وفود الطلاب بأبواب جامعة فؤاد الاول ، فضاق نطاق كلياتها جميعاً عن الاتساع لهم ، فكان لا بدّ من التفكير في انشاء جامعة أخرى في القطر المصري ، تتيح للشبان والشابات المطلعين الى ورود مناهل العلم العالي ، سبيلاً لتحقيق امانيهم . وأما الثاني فتاريخي ، يتصل من ناحية بعهد الاسكندرية العلمي في العصور الغابرة ، وضرورة بعثه وأستيعابه ، ويتصل من ناحية أخرى بمقام مصر في نهضتها الجديدة . فبلد يعدّ شعبه ستة عشر مليوناً من السكان وترنو اليه انظار الشعوب العربية ، ويطمح الى ان يتخذ في موكب العمران مكاناً يليق بماضيه المجيد وآمال نهضته المصرية ، لا تكفيه جامعة واحدة وقد لا تكفيه جامعتان ولا سيما اذا كانت المقابلة مع طائفة من البلدان الغربية ، التي لا تضاهي مصر سكاناً وثروة ومنزلة مالية على مفترق الطرق بين الشرق والغرب ، وهي مع ذلك تباهي بجامعات كثيرة

وكان احمد لطفي السيد باشا اول من اقترح انشاء جامعة في الاسكندرية على مجلس الجامعة المصرية وكان ذلك في نحو سنة ١٩٣٧ فلقي اقتراحه موافقة من ناحية ومعارضة من ناحية . وكان رائد الموافقين وحجتهم ، انهُ لا مفرّ من التفكير في وسيلة لتخفيف الازدحام على جامعة القاهرة ، وان منطق التاريخ القديم والبعث الجديد ، يقتضي السعي الى استحياء المجد الاسكندري القديم . وكان في الفريق المعارض من يستكثر على مصر جامعةً واحدة فكيف يرضى بجامعتين ، ومن يقول ان البلاد ليس فيها اساتذة اكفاء لسدّ كل حاجة الجامعة المصرية ، ولا بدّ من الاستعانة باساتذة من الاقطار الاوربية ، ومن يذهب الى ان نفقات الجامعة المصرية تبلغ نحو مليون جنيه كل سنة فاذا انشئت جامعة اخرى بالاسكندرية تضاعفت النفقة وخير من ذلك انفاق هذا المال في وجوه عملية كتحسين الصناعة والزراعة

على ان الردّ على وجوه الاعتراض هذه لم يكن صعب المنال . فالجامعة المصرية القديمة كانت تعتمد على الاساتذة الاجانب في عهدها الاول ثم تخرج من ابنائها عددٌ وافرٌ من الشبان تمكنوا من علومهم وتقلدوا المناصب العلمية العالية في كفاية وامتياز . وهم الآن الكثرة في هيئة التدريس والاجانب هم القلة . واذا كان لا بدّ من استحضار الاجانب لجامعة الاسكندرية المقترحة في المرحلة الاولى ، فليستحضر الاجانب

أما المعترضون بالمال فحجتهم ضعيفة من أساسها ، لانهُ اذا كانت مصر تباهي بتاريخها

العريق فحسب ألاّ تكتفي بالمباهاة ، واذا كانت تطمح الى المقام العالي الذي تنصرف اليه آمالها بين امم الشرق العربي ، وفي صلتها باوربا واميركا ، فعليها ان تشيّد هذه الآمال على اركان راسية ، ومثل مصر العليا يجب ان تتشوف الى أوسع آفاق الحياة ، والحياة ليست كلها زراعة وصناعة ، بل ان ارتقاء التعليم ، وتوفير سبيل البحث والابتكار يفضيان حتماً الى ترقية أساليب الزراعة والصناعة . وما من تقدّم عظيم طرأ على الزراعة والصناعة والمواصلات والمخاطبات ، إلاّ وكان مردّه الى العلم البحت . فالجامعة ضرورة من الوجهتين المثالية والعملية جميعاً ، ولا بدّ مما ليس منهُ بدّ

وقد وقف الامر عند هذا الحدّ في التفكير الذي حركهُ لطفي باشا بمقترحهِ الاول

ولكن ازدحام وفود الطلاب بأبواب جامعة القاهرة حقيقة لا سبيل الى تجاهلها . فهل تنشأ فروع للكليات القائمة ولاسيما لكليات الآداب والحقوق والطب ؟

فلما استقالت وزارة المغفور لهُ محمد محمود باشا وعاد احمد لطفي السيد باشا مديراً لجامعة فؤاد الاول ، تجدّد التفكير في مقترحهِ السابق . وتألفت لجنة من مجلس جامعة فؤاد الاول لبحث الموضوع ودراستهِ وكان من أعضاء هذه اللجنة الدكتور علي باشا ابراهيم (وزير الصحة حينئذٍ) وهو من أشد رجال مصر تحمساً للجامعة الثانية وأشدهم مطالبة بانشاء ثالثة في أسيوط . وعبد الحميد بدوي باشا (وزير المالية حينئذٍ) وهو من أشدّ الناس حرصاً في انفاق مال الدولة . فتعذر على اللجنة أن تصل الى اتفاق لأن وزير المالية وقف سداً منيعاً من الناحية المالية دون اقرار المشروع فتقرَّر أن يحتكم الوزيران الى مجلس الوزراء

وكان دولة حسين سري باشا رئيساً لمجلس الوزراء والدكتور محمد حسين هيكل باشا وزيراً للمعارف ، وكان الدكتور علي باشا ابراهيم وزيراً للصحة فجاهد في الدفاع عن فكرة انشاء جامعة فؤاد الاول . واقتنع هيكل باشا بمبدإ انشاء جامعة الاسكندرية فاستصدر مشروع قانون بانشاء كلية مستقلة للحقوق في الاسكندرية ، فاعترض الدكتور طه حسين على ذلك بقوله انه اذا كانت هذه الكلية تابعة لجامعة فؤاد الاول فهي ليست مستقلة ، واذا كانت تابعة لجامعة الاسكندرية فجامعة الاسكندرية لم تنشأ بعد . فوضعها شاذ من الناحيتين . ولكن المشروع قدّم للبرلمان . على ان الدكتور طه كان مقتنعاً بعدم سدادهِ فاجتهد ان يحمل وزير المعارف الدكتور هيكل باشا الى رأيهِ . وهيكل باشا كان يعرف اشتداد بدوي باشا في مقاومة مشروع الجامعة الجديدة في مجلس الوزراء من الناحية المالية ، فاتفق الرأي على مفاتحة سري باشا في الموضوع فاقتنع ، وهو الرجل الذي يعلم بالدراسة والخبرة ، منزلة الجامعات في ارتقاء العلوم النظرية والتطبيقية ، وكذلك تقرر عرض المشروع الاول — مشروع لطفي باشا — على مجلس الوزراء .

واتفق كذلك الدكتور هيكل باشا والدكتور طه على خطة للعمل ، فاقتسما الدفاع عن المشروع وتأييده ، فهيكل باشا يتولى ذلك في مجلس الوزراء ، والدكتور طه في الصحافة ، فأصابا التوفيق في ما سعيا اليه وقرَّر مجلس الوزراء حينئذٍ مبدأ انشاء جامعة فاروق الاول . وكان مؤيدو مشروع انشاء جامعة الاسكندرية ، قد ظفروا من محمد محمود باشا بوعد في خطبة العرش، بانشاء هذه الجامعة ، فكان هذا الوعد سنداً قويًّا لهم في حمل مجلس وزراء سري باشا على الموافقة . اما متى تنشأ الجامعة وكيف ، فالوقت لم يتسع امام وزارة سرّي باشا لتنفيذ القرار لأنها استقالت في فبراير سنة ١٩٤٢

فلما وليت وزارة النحاس باشا الحكم ، وجدت فكرة الجامعة قائمةً والمبدأ مقرَّراً فكانت مهمتها ان تتولى التنفيذ . فنظر في المشروع من ناحية تحقيقه وفي قوانين جامعة فؤاد الاول لوضع القانون الاساسي للجامعة الجديدة ، وأعِدَّ مشروع القانون وأقرَّه مجلس الوزراء وعرض على البرلمان فوافق عليه ووضع الاعتماد للجامعة الجديدة في الميزانية وأقرت الميزانية فأصبحت جامعة فاروق الاول حقيقة.

على ان هذه الحقيقة يجب أن تتجسَّم كليات وأساتذة وطلاباً ، يشملها نظامٌ دقيق . وتحقيق هذا شاقٌّ المشقة كلها . ولكن القانون صدر ، والمال متاح ، وقد وقع عبء التنفيذ العمليّ على عاتقي معالي وزير المعارف نجيب الهلالي باشا والدكتور طه حسين بك ، وأبلى الدكتور علي ابراهيم باشا في انشاء الجامعة الجديدة وتنظيم كلية الطب بها أحسن البلاء . وعلى رغم اضطراب الحالة الحربية خلال الصيف اتصل العمل في انجاز التنظيم اللازم وانشاء هيئة الاساتذة . وكذلك استطاعت جامعة فاروق الاول أن تفتح أبوابها للطلاب في يوم ١٧ اكتوبر قبل افتتاح سنة الدراسة الجديدة في جامعة فؤاد الاول بأيام . وقد بدأت الدراسة في ستٍّ من كلياتها وهي كليات الآداب والعلوم والحقوق والزراعة والتجارة والهندسة وينتظر أن تفتح كلية الطب أبوابها في شهر يناير ١٩٤٣ . وبلغ عدد الطلاب الذين سجَّلوا أسماءهم في هذه الكليات حتى منتصف ديسمبر ١١٠٠ طالب منهم خمسٌ وخمسون طالبة في مختلف الكليات ، وبينهم طلاب من جميع الأمم الشرقية ، في الكليات جميعاً ، من سوريا وفلسطين والعراق والحجاز وتركيا ، ويمثلون لجميع الجنسيات الاوربية المتمصّرة

والتاريخ سيسجّل للهلالي باشا وللدكتور طه هذه المأثرة العظيمة فبينما كانت الحرب على أبواب الاسكندرية ، والذعر منتشراً في طبقات شتى من الناس ، والمستقبل بيد الله ، كان الهلالي باشا والدكتور طه مكبين على دراسة المشكلات الكثيرة المعقدة التي لا بدَّ من حلّها قبل انشاء جامعة كبيرة تنتسب الى جلالة الملك فاروق الاول ، وتطمح الى احياء مجد

الاسكندرية العلمي والثقافي ، وتحقيق جانب من آمال مصر العلمية والأدبية

وكان في مقدمة المشكلات التي عالجاها مشكلة الاساتذة . فحلاَّها باختيار فريق من أساتذة جامعة فؤاد الأول ومن رجال وزارة المعارف وسائر الوزارات كالصحة والعدل ، من المصريين والأجانب ، وتعيينهم في كليات الجامعة الجديدة . والمساعي مبذولة الآن لاختيار فريق من الأساتذة الاجانب ليتولوا تدريس مواد يتعذر الآن اختيار مصريين لتولي تدريسها . ومن هؤلاء أساتذة انكليز من انكلترا وانكليز من جنوبي افريقية وفرنسيون من الذين هجروا فرنسا الى الولايات المتحدة ، وسويسريون وغيرهم . فهيئة التدريس تألفت بغير مشقة كبيرة ، وهي هيئة من الاكفاء . ولعل مشكلة المعامل في كلية العلوم كانت أشق على الحل من مشكلة هيئة التدريس . فالعلوم الحديثة لا تدرس بغير معامل مجهزة بالأدوات اللازمة للتجريب والاختبار . وقد أخذ من هذه الأدوات ما يمكن أخذه من وزارة المعارف وكليتي الطب والعلوم ، بغير ان يؤثر هذا الاخذ في سير الدراسة في هذه المعاهد ، ويصح القول الآن بأن معامل كلية العلوم لا بأس بها الآن

أما مباني الجامعة الجديدة فقد نزلت الوزارة للجامعة عن المدرسة العباسية بالاسكندرية وهي دار فخمة متسعة ، فجعلت داراً لأربع كليات هي كلية العلوم والحقوق والآداب والتجارة ومكتبة العامة . وحلت كلية الهندسة في المدرسة الصناعية التابعة لجمعية العروة الوثقى . وأجرت الوزارة للجمعية دوراً أخرى . وجعل المستشفى الأميري في الاسكندرية داراً لكلية الطب ، فهذا المستشفى مدرسة للطب ومستشفى تابع لها . وكانت التحية الأولى التي وجهتها بلدية الاسكندرية الى الجامعة الجديدة ان وهبتها مبلغ خمسة آلاف جنيه ليكون ريعها مرتباً لثلاثة أساتذة في الحضارة اليونانية الرومانية والحضارة الاسلامية والهندسة البلدية

على ان جامعة فاروق الاول لا يصح ان تكون ولن تكون صورة طبق الاصل لجامعة فؤاد الاول . فالتعليم العالي يجب ان تتوافر فيه الحرية الكافية لاختيار النهج وطرائق التدريس والمواد التي تدرس . ومدينة الاسكندرية لها موقعها الجغرافي الخاص بها على ساحل البحر المتوسط وهي باب تطل منه مصر على تاريخ هذا البحر العريق في حضارات الأمم ، وعلى اوربا وما يليها من أمم هذا العصر . ثم ان للاسكندرية تاريخها القديم ولاسيما في عصر ازدهارها في العصر اليوناني الروماني ، كما لها مقامها التجاري والصناعي الخطير ، ومنزلتها كثغر من اكبر الثغور في البحر المتوسط في العصر الحاضر . فيجب ان يوجه التعليم الادبي والعلمي فيها توجيهاً يختلف عن توجيهه في جامعة فؤاد الاول ، على ان يضمن في الجامعتين قدر اساسي من اصول الثقافة يوفر للطلاب جميعاً . واذا كانت جامعة فؤاد الاول تنظر الى الشرق القديم

والتاريخ العربي والحضارة الاسلامية فان جامعة فاروق الاول تنظر الى حضارة اليونان والرومان واوربا الحديثة . واذا كانت الاولى تعنى عناية خاصة باللغات السامية والايرانية والتركية وآدابها فان الثانية تعنى باللاتينية واليونانية واللغات الاوربية وآدابها . ثم ان موقع الاسكندرية الجغرافي ومنزلتها التجارية تحتم على جامعتها توجيه الاهتمام الخاص الى علوم الاحياء المائية والاوقيانوغرافيا والهندسة البحرية والصناعية وما اشبه. وكذلك تنشأ بين الجامعتين منافسة في الخير والعلم، بغير ان يكون بينهما اصطدام او مطابقة

وهنالك كذلك فرق بين الهيئتين اللتين تشرفان على الجامعتين . ففي جامعة فؤاد الاول مجلس ادارة الجامعة قوامه مدير الجامعة ووكيلها وعمداء الكليات وواحد وعشرون أستاذاً يمثلون الكليات السبع ووكيل المعارف ووكيل المالية وأربعة أعضاء أو خمسة آخرون يعينون بمرسوم من غير الجامعيين. فالمجلس كبير وعدد أعضائه يبلغ أربعة وثلاثين عضواً أو خمسة وثلاثين عضواً فالمناقشات فيه متعذرة والمسائل التي تطرح للبحث لا تدرس دراسة وافية . ولذلك توخى منظمو جامعة فاروق الاول أن يكون أعضاء مجلس ادارتها أقل من أعضاء مجلس ادارة فؤاد الاول ، فهو مؤلف من المدير والوكيل وعميد كل كلية وأستاذ يمثلها ولم يعين من غير أقطاب الجامعة إلا مدير بلدية الاسكندرية بحكم منصبه . فعدد أعضاء المجلس سبعة عشر عضواً ، ينضم اليهم ممثل وزارة المعارف . وفي جامعة فؤاد الاول يعين المدير بمرسوم وينتخب الوكيل من العمداء ولا عمل له الا اذا غاب المدير فينوب عنه . أما في جامعة فاروق الاول فالمدير يعين بمرسوم والوكيل يعينه وزير المعارف وله عمل يتولاه وينهض به هو مساعدة المدير في شئون العمل وهذا يتيح لهما فرصة الاشراف على العمل في الكليات إشرافاً دقيقاً

* * *

فنرجو ان تحقق جامعة فاروق الاول الأمل المعقود عليها ، وهو الأمل الذي وصفه الشمسي باشا[1] بين يدي المغفور له الملك فؤاد الاول فقال « أن رجائي في شبيبة المتعلمين فيها ملكات حب العلم والتعمق فيها ، وحب البحث العلمي لتخرج في مصر طوائف من العلماء الباحثين المتجردين لطلب الحقائق العلمية ، واولئكم الذين يستطيعون ان يثبتوا لبلادهم العظمة العلمية والفنية الجديرة باسمها القديم ، وحينئذ يتهيأ لمصر ان تحتل قسطها في بناء الحضارة العالمية ، وان تتشارك جامعة الأمم في العمل على تقدم المدنية ورفعة الانسانية »

---

(١) في الاحتفال بوضع حجر الاساس في بناء الجامعة بمدينة الاورمان في الجيزة يوم ٧ فبراير ١٩٢٨